Journal Of the Iraqia University (76-3) June (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502

Journal Of the Iraqia University

available online at

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

# أثر التعداد السكاني لعام ٢٠٢٥ على السياسة الاقتصادية في العراق

المدرس المساعد سعد محسن سعيد

وزارة الداخلية/مكتب الوزير / كلية الشرطة

# The impact of the 2025 population census on economic policy in Iraq

## الملخص :

بينا في هذه الدراسه أثر التعداد السكاني لعام ٢٠٢٥ على السياسة الاقتصادية في العراق، إذ عاش العراق تسع تجارب سكانيه وكل واحده منها لها خصوصيتها وتأثيرها على كل الأنشطة والمؤسسات الاقتصادية ، وخاصه تعداد ٢٠٢٥ له خصوصيه أكثر من تلك التعدادات فهو اول تعداد بعد سقوط النظام البائد واول تعداد يستعمل التكنولوجيا الحديثه واول تعداد في عهد الديمقراطيه الحديثه في العراق لذلك المعلومات التعداد ٢٠٢٥ ستكون مهمه في وضع ورسم السياسات الاقتصاديه للدوله في التخطيط للتنميه ووضع الموازنه من حيث الاحقيه بالنسبه للمحافظات الأكثر احتياجا وحسب الكثافه السكانيه.**الكلمات المفتاحيه : التعداد السكاني ، السياسه الاقتصاديه ، العراق**

**Summary**:

In this study, we have shown the impact of the 2025 population census on economic policy in Iraq. Iraq has experienced nine population experiences, each with its own characteristics and impact on all economic activities and institutions. The 2025 census, in particular, has more characteristics than those censuses, as it is the first census after the fall of the former regime, the first census to use modern technology, and the first census in the era of modern democracy in Iraq. Therefore, the data from the 2025 census will be important in setting and formulating the state's economic policies in planning for development and setting the budget in terms of the right of the most needy governorates according to population density.Keywords: Population census, economic policy, Iraq

## مقدمه

التعداد السكاني متركز من المتركزات الجغرافيه التي تحاول الدوله من خلاله عن طريقها تهدف الى وضع سياسات اقتصاديه تنمويه تعمل على تحسين المجالات الاقتصاديه الحاليه وتطويرها وتعزيز نقاط القوه ، كخدمات البنى التحتيه والفوقيه والمصدر المعيشي وتحسينه، وتعتمد الدراسات السكانيه على المعلومات السكانيه التي تعتبر ضروريه لا يمكن الاستغناء عنها ، اذ من خلال تمثيل معلوماتها على الخرائط والرسوم البيانيه يستطيع الباحث ان يكشف عن الاختلافات المكانيه بمختلف خصائص السكان من حيث التوزيع والنمو والتركيب ويحدد الاسباب والمسببات ويشخص المشكلات ووضع الحلول اللازمه لها والتنبؤ عنها مستقبلا.ويعد التعداد السكاني المصدر الرئيس والمفضل للمعلومات السكانيه الذي تعتمد عليه الجهات المختصه بالتخطيط في الدوله ، والتعدادات السكانيه من اهم واكثر مصادر المعلومات السكانيه استخدما وذلك لاهميتها الكبيره في وضع الخطط التنمويه والاقتصاديه والاجتماعيه لمختلف شرائح المجتمع وبذلك تعد الدول المتقدمه التي تتصف بجوده ودقه وشموليه التعداد السكاني المنتظم وهو أكثر قدره من الدول الناميه على دراسه المجتمعات السكانيه وتخطيط واقع المستقبل الاقتصادي.

## اهداف البحث

يهدف هذا البحث الى توضيح عدد من المواضيع الاساسيه في رسم السياسه الاقتصاديه للدول من خلال معالجه جمله من الامور وهي توفير معلومات دقيقه وشامله عن السكان من حيث العدد ، وفهم التوزيع الجغرافي لمعرفه عدد السكان في كل محافظه، وتحديد الاحتياجات الاقتصاديه من حيث البني التحتيه، قياس معدلات التعداد السكاني لتقدير حاله الزياده والنقصان في عدد السكان بالتالي توفير احتياجات المستقبل ، وتوفير معلومات للدراسات الاقتصاديه لإعداد السياسات والتقارير، إذ لا يمكن الاستغناء عنه عند وضع كافه الخطط الاقتصاديه التنمويه الانيه والمستقبليه.

## اشكاليه البحث

: رغم الاهميه الكبيره للتعداد السكاني كأداه اساسيه في رسم السياسه الاقتصاديه جمع المعلومات الاقتصاديه، الا ان العلاقه بين نتائج التعداد ومدى توظيفها في صناعه السياسات الاقتصاديه لا تزال محل تساؤل، فهل تستثمر معلومات التعداد بشكل فعال في رسم السياسات الاقتصاديه؟ وما مدى تأثير دقه وشموليه هذه المعلومات على عداله توزيع الموارد، وتحقيق التنميه الاقتصاديه المتوازنه ؟ وهل هناك فجوه بين ما تكشفه نتائج التعداد، وما يُطبق فعليا في سياسات توفير الموارد الاقتصاديه ؟ ويمكن ان تتمثل اشكاليه البحث في الاجابه عن الاسئله الاتيه :

١- ما هو التعداد السكاني ؟

٢- ما السياسه الاقتصاديه ؟

٣- كيف يؤثر التعداد السكاني في البنيه الاقتصاديه؟ .

**منهجيه البحث:** اعتمد الباحث لتحقيق اهداف بحثه على منهجين هامين أهمها المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي.

**فرضيه البحث** : يوجد ارتباط وثيق بين نتائج التعداد السكاني لعام ٢٠٢٥ وفعاليه السياسات الاقتصاديه للبلد ، إذ تؤثر دقه وشموليه معلومات التعداد على جوده القرارات الحكوميه وتوزيع الموارد وتحقيق العداله الاجتماعيه بين أفراد المجتمع.

**هيكليه البحث** : لغرض تحقيق اهداف البحث ومعالجه اشكاليته تناولنا هذا البحث على مبحثين الأول والثاني ونختتم البحث ببعض الاستنتاجات والمقترحات وعلى النحو الآتي.

## المبحث الأول الإطار المفاهيمي للتعداد السكاني

التعداد السكاني، ضروره وطنيه ومجتمعيه وقانونيه وعلى الجميع التعاون في أتمامه وأنجاز هذه العمليه على وجه أكمل وامثل، فان لا ريبَّ في عمليه التعداد السكاني في اي دولة ستوفر قاعده معلومات متكامله بهذا الشأن وفق معايير دوليه متخصصه وذات مفاهيم ومفردات حاكمه تخدم الجهه المستهدفه والمنظمه لعمليه التعداد او الاحصاء وفق ما تحتاجه الدوله من معلومات تعد لهذا الغرض، ولابدَّ من الاشاره الى ان العراق بكل محافظاته ومدنه يعاني من عدم توفر معلومات تخصصيه دقيقه تخص ابسط المجالات او الشرائح وفي حال انشاء اي مرفق او مبادره او مباني سكنيه او تعليميه تكون بالاعتماد على معلومات من قبل وزاره التجاره او التخطيط لسنوات سابقه وعشوائيه وغير دقيقه بشكل تام وهذا من اهم اسباب فشل او تردي تلبيه حاجه المواطن في ابسط الخدمات ولاسيما الاقتصاديه منها وما لها من آثار على بقيه المفاصل الأخرى. وسنتناول هذا المبحث على مطلبين وعلى النحو الآتي:المطلب الاول: مفهوم التعداد السكاني المطلب الثاني: واقع التعداد السكاني في العراق لعام ٢٠٢٥

### المطلب الأول مفهوم التعداد السكاني

سنتناول هذا المطلب على فقرتين نبين في الأولى تعريف التعداد السكاني ونتطرق في الثانيه الى سمات التعداد السكاني وعلى النحو الآتي:

**اولا- تعريف التعداد السكاني:**

يعد التعداد السكاني اهم مصدر من مصادر المعلومات السكانيه فهو مصدر الاساس الى لغه الارقام والارقام هي نتائج التعدادات الدوريه والاحصاءات الحيويه المدنيه وعمليات المسموح الميدانيه للسكان، وكلما توافرت هذه التعدادات الشامله بصفه دوريه منظمه، كلما توصل دارس السكان لنتائج علميه دقيقه في هذا الفرع من فروع السكان [١]، ولكن تعاني الدراسات السكانيه من عدم اكتمال التعدادات الدوريه والاحصاءات السنويه كما تشكو من نقصها احيانا وعدم توافق تواريخها ومدلولاتها من ناحيه أخرى الأمر الذي يقف حجر عثره ، في سبيل كتابه جغرافيه سكانيه للعالم يتفادى فيها المجتمع البشري الكثير من المعضلات الناجمه عن التزايد السكاني في العالم كالانفجار السكاني والمجاعات والتلوث ، والضغط على الموارد الطبيعيه، واختلال التوازن بين الموارد التحديات المجتمعيه في ضوء المتغيرات الديموغرافيه، والسكان ، فضلاً عن مشاكل الاسكان والمرض والطلب الشديد على المواد الغذائيه ...الخ[٢]يمكن تعريف التعداد السكاني قديماً بمعناه الضيق على انه " عد السكان او حصرهم لاهداف عسكريه واقتصاديه، اما حديثاً فيعد المعطيات الاحصائيه (Statistical Date) بمثابه الماده الخامه للدراسات السكانيه، لأنها توضح كم من الناس او الاحداث في تاريخ معين أو فتره زمنيه معينه فهي تمدنا بالاعداد الكميه الكافيه تحقيق بعض اغراض التحليل السكاني مثل (اعداد المواليد خلال الاعوام السابقه ، والفئات العمريه للسكان ، والواقع ان ترجمه كلمه التعداد السكاني (Census) أي بمعنى القيمه ، او الضريبه [٣]، فيمكن تعريفها حديثاً على انها " سلسله من العمليات التي تقوم بتجميع وتلخيص وتقييم وتحليل ونشر المعلومات الديموغرافيا والثقافيه والاقتصاديه والاجتماعيه عن جميع سكان الدوله واقسامها السياسيه والاداريه ، والتي تتعلق بفتره او لحظه معينه[٤]، وتأخذ هذه العمليه في الاعتبار جميع الاشخاص الذين يعيشون في المساكن ، سواء كانت مساكن عائليه أو مساكن جماعيه، وايضا

هي العمليه الكامله للتخطيط وجمع وتصنيف وتقييم ونشر وتحليل المعلومات الديموغرافيه والاقتصاديه والاجتماعيه على اصغر مستوى جغرافي يتعلق ، في وقت محدد ، بجميع الاشخاص في بلد ما او جزء محدد جيد من بلد ما[٥]، كما عرف التعداد السكاني على انه عمليه يتم عن طريقها عد وحصر الأشخاص الموجودين أحياء في حيز جغرافي محدد المعالم، أي هو عباره عن صوره فوتوغرافيه متكامله عن المجتمع خلال لحظه زمنيه معينه ومحدده ومكان محدد في ضوء المتغيرات الكثيره التي يتصف بها المجتمع الإنساني، مما يوفر قاعده من المعلومات الملائمه لأجراء المقارنات والاسقاطات للمعلومات الديموغرافيه[٦].

**ثانيا– سمات التعداد السكاني** : يتسم التعداد السكاني بعدد من السمات التي سنوجزها في ضوء الآتي:

١- **الاشراف الحكومي:** يتطلب التعداد امكانيه بشريه وماديه كبيره فتعداد عام ١٩٩٠ في فرنسا كلف الخزينه الفرنسيه نصف مليار دولار بينما كلف اخر تعداد اجري في الولايات المتحده ٢,٦ مليار دولار على الرغم من انه تم عن طريق المراسله عن طريق البريد، وبالتالي فلابد من الاشراف الحكومي لضمان التغطيه اللازمه ، وذلك بتسخير العديد من الدوائر الحكوميه من اجل اجراء التعداد[٧] .

٢- **الاعداد البشري:** من اجل اجراء تعداد في ظروف ملائمه ودقيقه فلابد من اداء فترات تكوينيه للشبان والشابات الذين يقومون بعمليه التعداد لفتره لا تقل عن الثلاثه اشهر يتعرف اثناءها الاحصائي عن الطريقه والاداء التي تتطلبها عمليه الاحصاء ، كما يتعرف خلالها على كيفيه التعامل مع السكان من اجل اداء المهمه على اكمل وجه تقسم الدوله الى اقاليم اداريه او محافظات وكل محافظه بها عدد من الاقضيه وكل قضاء يقسم الى نواحي ثم تقسم احصائيا الى ما يلي : أ – سكان الحضر. ب – سكان الريف. ج السكان البدو او يقسم كل عنصر من العناصر السالفه الذكر الى مجموعه من القطاعات الجغرافيه وفق خرائط دقيقه ومحدده جغرافيا تسمى خريطه المجموعه السكنيه بمقياس ١ / ٢٠٠٠٠ La Carte de districts يعطي لكل مجموعه سكنيه رقما معينا حتى تسهل عمليه الاحصاء وعدم التكرار يجري التعداد في فترات زمنيه معينه وثابته حتى تسهل عمليه المقارنه ويجرى مره كل عشره سنوات[٨] .

٣- **الشموليه** : يشمل التعداد كل شخص موجود او مقيم او كلاهما معا سواء كان مواطنا او اجنبيا في اطار مجموعه سكنيه محدده أو منطقه معينه دون شطب او تكرار يخصص لكل عائله استماره احصائيه ، تشمل على جميع المعلومات المتعلقه بكل فرد من افراد الاسره [٩].

٤- **تبويب المعلومات ونشرها:** يجب تبويب المعلومات الخاص بالتعداد وفقد جداول معينه ، كالجداول الخاصه بعدد السكان ، والجداول الخاصه بفئات الاعمار والجداول الخاصه بالسكان النشطين وغير النشطين وتوزيعهم على مختلف النشاطات الاقتصاديه ، وهناك جداول خاصه بالبناءات كالمستخدمه لاغراض واغراض مهنيه وشاغره ، وعدد الاسر وغيرها والخ[١٠].

### المطلب الثاني واقع التعداد السكاني في العراق لعام ٢٠٢٥

ان اجراء التعداد من قبل الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات في العراق cost يتم وفق توصيات ومبادئ للتوصيات والمبادئ المتعلقه بتعدادات السكان والمساكن (صادره عن الامم المتحده (٢٠١٧) حيث تشجع الدول على مواكبه التطورات التكنولوجيه التي حصلت منذ جوله ٢٠١٠ السابقه ، خاصه فيما يتعلق باستعمال المعلومات الجغرافيه (GIS) وتقنيات المعلومات الجغرافيه المكانيه الأخرى مثل النظام العالمي لتحديد المواقع (GPS) وصور الاقمار الصناعيه الجويه والتحليل السكاني في عمليات التعداد من المرحله التحضيريه الى نشر نتائج التعداد وما بعده الامم المتحده (الاسكوا)، وبناء على قدرات الدوله بما يمكنها من مواجهه التحديات التي تعترض تنفيذ خطه التنميه المستدامه ٢٠٣٠،[١١] ويجب القاء الضوء على نقطه بالغه الأهميه هي ان اختيار التوقيت المناسب لاجراء التعداد في اي دوله يعتمد على الوقت الذي يكون فيه اعظم او كل السكان في حاله استقرار باماكن اقامتهم المعتاده، وان اختيار يوم ٢٠/١١/٢٠٢٥ موعد الاجراء التعداد خطوه جيده من قبل السلطه التنفيذيه حيث بدا التعداد السكاني في جميع المحافظات مع اقليم كردستان لمده ١٤ يوما، وقد اشرف على التعداد (٧٦٤) باحثا ومواطنا من وزاره التخطيط وقد خصصت السلطه التنفيذيه في العراق ٣٠٠ مليار دينار للتعداد السكاني منها ٣٨ مليار حصه اقليم كردستان واصدرت هيئه الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافيه استماره عد السكان والمساكن في العراق لعام ٢٠٢٤ بثلاث لغات انكليزي، كردي باديني، كردي سوراني، وعربي ، وتتألف الاستماره من اكثر من سبعين سؤالا مفصلا موزعه على اثنتي عشره صفحه كبيره، ما يجعل ملاها يتطلب وقتا طويلا [١٢]، ومع ذلك افاد العديد ممن شملهم عمليه الاحصاء انهم لم يسالوا سوى عن اسمائهم واعمارهم، دون التطرق لأي معلومات أخرى حتى نوع السكن او ملكيته، تشمل الاستماره اسئله تفصيليه ، مثل الاسئله من ٢١٦ الى ٢٢٣ التي تتناول بشكل دقيق العاهات التي يعاني منها الفرد ، مثل ضعف البصر ، السمع ، المشي ، التفاهم مع الاخرين ، التذكر ، واستعمال الاصابع، كما يتضمن السؤال ٢٠٨ تسجيل المقيمين غير العراقيين، وعلى الرغم من وجود سؤال عن الدين ، الذي قد يكون الهدف منه تحديد كوتا الأقليات الدينيه ، فأن الاستماره لا

تتطرق الى العرق او المذهب ، باعتبار ان هذه الجوانب لا تؤثر على حقوق المواطنه، ورغم وجود سؤال يحدد حاله الفرد كمهاجر ، غالبا ما تهمل هذه التفاصيل اثناء تعبئه الاستماره، تتضمن الاستماره ايضا اسئله مثيره للاستغراب ، مثل السؤال ٢٠٤ الذي يسال عن علاقه الفرد المقيم بالبيت برئيس الاسره ، ويقدم خيارات تشمل: خادم / سائق / حارس، بينما هؤلاء مواطنين يفترض ان يكون لهم اسر وبيوت ، ويسجلون ضمن اسرهم بدلا من تصنيفهم بناء على طبيعه عملهم، ومن خلال فرق ميدانيه مدربه تقوم بتنفيذ العمليه باستعمال تقنيات حديثه تشمل الاجهزه اللوحيه حيث تمَّ تجهيز أكثر من (٤٠) الف باحث الاجراء التعداد ويتم تقسيم العمل على مراحل لضمان الدقه ، مرحله الأولى: المعلومات الأساسيه (عدد الافراد، الجنس، الفئات العمريه)[١٣]، والمرحله الثانيه : تسجيل معلومات اضافيه تتعلق بالسكن والخدمات الصحيه والتعليميه، والمرحله الثالثه : استكمال العمل خلال فتره تمتد لاسبوعين، ولم يشمل التعداد السكاني الحالي العراقيين في خارج العراق ، وليست هناك اي خطه معلنه حول ذلك ، ما آثار استياء المواطنين في المهجر من عدم شمولهم بالتعداد وعدم استطاعه السلطه التنفيذيه التنسيق لاجراء التعداد من خلال السفارات العراقيه أو عبر روابط الكترونيه او اليه أخرى، وهناك فكره أخرى بان يتم اجراء تعداد آخر للعراقيين في الخارج بقدر المستطاع من خلال الاستفاده من الاجهزه اللوحيه المتوفره وتوزيعيها على السفارات العراقيه بمختلف دول العالم وهذه السفارات تتواصل مع عراقي المهجر لاجراء التعداد لهم [١٤]اما بالنسبه لنتائج الأوليه للتعداد فقدت اعلنت في المؤتمر الصحفي لرئيس مجلس الوزارء السوداني ( ان عدد السكان العراق ٤٥٤٠٧٤٩٥ نسمه بينهم الأجانب واللاجئون ، حيث بلغ عدد الأسر ٧ ملايين و ٥٨٨ الفا اسره ، وبلغ عدد الذكور ٢٢ مليون و ٧٨٤الفا و ٦٢ نسمه بنسبه ٥٠.١% وبلغ عدد الاناث ٢٢ مليونا ٦٢٣ و ٨٣٣ نسمه بنسبه ٤٩,٨% . وان عدد السكان دون سن العمل اقل من ١٥ سنه ٣٦,١% ونسبه فوق سن العمل ٦٥ فاكثر ٣٠% (القاهره الاخباريه ، ٢٠٢٤)[١٥].فالنتائج التعداد تكون كفليه لتحقيق اقصى درجه من العداله الاجتماعيه وتحقيق المساواه بين فئات المجتمع من خلال مقارنتها مع الخصائص السابقه منذ عقد مضى مع التعداد السابق ومعرفه مدى التغير بينهما واضافه الى ما ستكون عليه الاحوال المختلفه في المستقبل ، كما أعلن الجهاز المركزي للإحصاء النتائج النهائيه للتعداد العام للسكان والمساكن في العراق لعام ٢٠٢٤، والتي أظهرت أن إجمالي عدد السكان بلغ ٤٦,١١٨,٧٩٣ نسمه، موزعين بنسبه ٢٩.٨٣٪ في الريف و٧٠.١٧٪ في الحضر، ما يعكس اتساع التمدّن في المجتمع العراقي وتزايد تركّز السكان في المدن الكبرى[١٦].**إذ** تصدّرت محافظه بغداد القائمه بوصفها الأكثر سكانا في البلاد، حيث بلغ عدد سكانها ٩,٧٨٠,٤٢٩ نسمه، أي ما يعادل ٢١.٢٪ من إجمالي سكان العراق، وتوزع سكانها بنسبه ٨٥.٢٪ في المناطق الحضريه مقابل ١٤.٨٪ في الريف، وجاءت بعدها محافظه نينوى بعدد سكان بلغ ٤,٢٦١,٩٨٠ نسمه بنسبه ٩.٢٪ من الإجمالي، تلتها البصره بعدد ٣,٦٦٤,١٦٨ نسمه وبنسبه ٧.٩٪، ثم السليمانيه بـ ٢,٤٠١,٧٢٤ نسمه بنسبه ٥.٢٪، وذي قار وبابل بنسب تجاوزت ٥٪ لكل منهما، أما أقل المحافظات سكانا فكانت المثنى بعدد ١,٠٤٣,٠٨٧ نسمه بنسبه ٢.٣٪ من إجمالي السكان، تلتها ميسان بنسبه ٢.٨٪ والقادسيه بنسبه ٣.٢٪، **و**تُظهر المعلومات أن نحو سبعه من كل عشره عراقيين يعيشون في المدن، فيما يقيم ثلاثه فقط في المناطق الريفيه، وهو مؤشر واضح على استمرار الهجره من الريف الى الحضر، خاصه في المحافظات الجنوبيه والوسطى، وتُعد محافظات بابل، صلاح الدين، والمثنى من أكثر المحافظات ذات النسبه الريفيه المرتفعه، حيث تجاوزت ٥٠٪ من إجمالي سكانها[١٧].

**نتائج التعداد العام للسكان والمساكن في العراق ٢٠٢٥ النتائج النهائيه – المؤشرات الاساسيه و جداول المعلومات الاجماليه[١٨]**

| المحافظه | حضر | | ريف | | عدد الافراد الكلي | الأهميه النسبيه |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد الأفراد | النسبه | عدد الأفراد | النسبه | | |
| دهوك | 1,273,546 | 79.60% | 326,325 | 20.40% | 1,599,871 | 3.50% |
| نينوى | 2,311,613 | 54.20% | 1,950,367 | 45.80% | 4,261,980 | 9.20% |
| السليمانيه | 2,137,095 | 89.00% | 264,629 | 11.00% | 2,401,724 | 5.20% |
| كركوك | 1,496,035 | 73.50% | 538,592 | 26.50% | 2,034,627 | 4.4O/o |
| اربيل | 2,102,635 | 83.50% | 414,899 | 16.50% | 2,517,534 | 5.50% |
| ديالى | 1,029,685 | 53.20% | 904,819 | 46.80% | 1,934,504 | 4.20% |
| الأنبار | 1,159,402 | 57.80% | 845,016 | 42.20% | 2,004,418 | 4.30% |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| بغداد | 8,334,666 | 85.20% | 1,445,763 | 14.80% | 9,780,429 | 21.20% |
| بابل | 1,127,894 | 4. 45 | 1,354,430 | 54.60% | 2,482,324 | 5.40% |
| كربلاء | 1,292,358 | 73.70% | 461,707 | 26.30% | 1,754,065 | 3.80% |
| واسط | 1,045,103 | 63.60% | 598,303 | 36.40% | 1,643,406 | 3.60% |
| صلاح الدين | 867,294 | 48.90% | 907,248 | 51.10% | 1,774,542 | 3.80% |
| النجف | 1,180,084 | 60.50% | 770,749 | 39.50% | 1,950,833 | 4.20% |
| القادسيه | 799,098 | 54.10% | 678,212 | 45.90% | 1,477,310 | 3.20% |
| المثنى | 421,756 | 40.40% | 621,331 | 59.60% | 1,043,087 | 2.30% |
| ذي قار | 1,702,948 | 68.10% | 796,520 | 31.90% | 2,499,468 | 5.40% |
| ميسان | 1,003,267 | %5. 77 | 291,236 | 22.50% | 1,294,503 | 2.80% |
| البصره | 3,079,170 | 84.00% | 584,998 | 16.00% | 3,664,168 | 7.90% |
| الإجمالي | 32,363,649 | 70.17% | 13,755,144 | 29.83% | 46,118,793 | %IOO.O |

## المبحث الثاني الآثار التنمويه والاقتصاديه للتعداد السكاني لعام ٢٠٢٥

من الأهميه قيام الدوله بإجراء التعداد السكاني الدوري ( عاده كل عشر سنوات لغرض الاعتماد على معلومات التعداد السكاني التي تكون أكثر دقه وواقعيه من الأساليب التقديريه، ومن ثم البناء على ضوئها السياسات الحكوميه المختلفه في مجالات الاقتصاد والصحه والاجتماع والسياسه، لتنعكس بشكل كبير على التخطيط للتنميه طويله الأجل، لاسيما عند الاعتماد على التطور التكنولوجي واستعمال التكنولوجيا الرقميه لجمع معلومات التعداد، كما يمكن الاعتماد على إطار رقمي لجمع معلومات التعداد، من شأنه حمايه خصوصيه الأفراد وإخفاء هويه المعلومات الحساسه من خلال خوارزميات التشفير، إن الغرض الأساسي من التعداد السكاني هو توفير الحقائق الأساسيه للحكومه لصنع السياسات والتخطيط وإداره البلد واتخاذ القرارات التي تسهل تطوير السياسات الاجتماعيه والاقتصاديه التي تعمل على تعزيز رفاهيه السكان، وتوفير معلومات مهمه لتحليل وتقييم الأنماط المتغيره للهجره والتركيز الريفي الحضري وتنميه المناطق الحضريه المكتظه بالسكان والتوزيع الجغرافي للسكان وفقا لمتغيرات مثل المهنه والتعليم، فضلاً عن الخصائص الاجتماعيه والاقتصاديه للسكان والقوى العامله، فضلاً عن ذلك يسهم التعداد في دعم عمليات صنع القرار في القطاع الخاص، إذ يؤثر حجم السكان وخصائصهم على اختيار مواقع الشركات والخدمات التي تلبي احتياجات السكان المستهدفين، وتشكل إحصاءات السكان أيضا مصدراً رئيسيا لإعداد الأطر الإحصائيه اللازمه لأخذ عينات المسوحات الأسريه خلال السنوات التي تفصل بين التعدادات السكانيه، وعليه سنتناول هذا المبحث على مطلبين وعلى النحو الآتي: المطلب الاول: أثر التعداد السكاني لعام ٢٠٢٥ في تحقيق التنميه المطلب الثاني: أثر التعداد السكاني لعام ٢٠٢٥ على السياسه الاقتصاديه

### المطلب الأول أثر التعداد السكاني لعام ٢٠٢٥ في تحقيق التنميه

من الناحيه التنمويه يستلزم توفير قاعده معلومات متكامله تضم كافه فئات المجتمع، فضلاً عن عدد الاسر ووضعها المادي والاجتماعي، وهذا الأمر يسهل من عمليه وضع الخطط التنمويه والاقتصاديه وتنفيذها وبما يتناسب مع الاعداد المتاحه والفعليه داخل كل مدينه، سنتولى دراسه أثر التعداد السكاني لعام ٢٠٢٥ في تحقيق التنميه وذلك في فقرتين وعلى النحو الآتي:

**اولا- أثر التعداد السكاني لعام ٢٠٢٥ في تحقيق بالتنميه المستدامه**

تأتي أهميه التعداد السكاني كخطوه أساسيه نحو بناء رؤيه مستقبليه تسهم في تعزيز التنميه المستدامه وتطوير الخطط الوطنيه استناداً الى معلومات دقيقه وشامله، كما ويعد التعداد السكاني أساساً للتخطيط الوطني، إذ يوفر معلومات دقيقه حول عدد السكان، وتوزيعهم الجغرافي، اعمارهم ومستوياتهم التعليميه والاقتصاديه، هذه المعلومات لا تعد مجرد أرقام بل هي أداه تمكن السلطه التنفيذيه من فهم التغيرات الديموغرافيه التي تؤثر على مختلف القطاعات، مثل التعليم والصحه والبنيه التحتيه[١٩]، وسنتناول هذه الفقره على وفق الآتي:

١- **المؤشرات السكانيه:** تتضمن المؤشرات الخاصه بالحاله الديموغرافيه للسكان، حيث يوفر التعداد السكاني معلومات عن خصائص السكان من حجم والعمر والنوع، ومعرفه معدل الولادات والوفيات ومستويات الخصوبه، والحاله الزواجيه، و وفيات الأمهات وأسباب الوفاه وصحه المواليد، ومن خلال معرفه كل هذه المؤشرات يمكن التخطيط بصوره صحيحه، وتحقيق العداله الاجتماعيه، وتمكين الفئات المهمشه عبر تخصيص موارد تتناسب مع احتياجاتها(٢٠).

٢- **المؤشرات التعليميه :** وتتضمن قياس المؤشرات الخاصه في معرفه معدلات الأميه، والتسرب المدرسي، والتخلف والجهل، والتحصيل الدراسي للسكان، ومن خلال معرفه كل هذه المؤشرات يمكن معالجه مشاكل التعليم ورسم خطط مستقبليه تعالج وتعوض كل المشكلات والنقص الحاصل في المؤسسات التعليميه ورفع كفاءه التعليم، مع استعمال الاساليب التعليميه الحديثه ليسنى تحقيق تنميه تعليميه مستدامه .(٢١)

٣- **المؤشرات الصحيه:** من خلال نتائج التعداد العام للسكان يمكن معرفه مستوى الخدمات في القطاع الصحي، لوضع خطه تنمويه لتنميه القطاع الصحي ورفع كفاءته وزياده بناء المؤسسات الصحيه للمساهمه في تحقيق التنميه المستدامه .

٤- **المؤشرات الاقتصاديه :** تتمثل هذه المؤشرات في معرفه المعلومات الخاصه بالمستوى الاقتصادي والمعيشي للمجتمع بالاعتماد على نتائج التعداد العام للسكان، وأبرز هذه المؤشرات هي معرفه معدلات البطاله والفقر والأيدي العامله، والإسكان، ومعرفه ايضاً مؤشرات الزراعه والتصنيع والقوى العامله وتوزيعها في مختلف القطاعات الاقتصاديه بصوره متوازنه وعادله أم العكس، ومعرفه حاله السكان الاقتصاديه والمعيشيه، ومستوى دخل الفرد والأسره، كما يسهم التعداد في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنميه المستدامه في مختلف القطاعات، ويعد التعداد الخطوه المهمه التي تسهم في توجيه الاستثمارات التي تعجل بالخطوات التنمويه في عموم مناطق العراق، ويسهم في لفت الانتباه السلطه التنفيذيه للتوجه صوب جذب الجهد الدولي الى سوق العمل الوطني بالشكل الذي ينهض بالاقتصاد، وإن التعداد السكاني سيتيح رسم صوره شامله حول المستوى الاقتصادي والتنموي في العراق، عبر قاعده معلومات متكامله تشمل جميع قطاعات التنميه المختلفه وتوجه السياسات الحكوميه بشكل أدق وأفضل(٢٢). ومن كل ما سبق نستنتج إن التعداد العام للسكان هو مرادف لعمليه التنميه، ولا يمكن لعجله التنميه أن تسير وفق خطى ثابته وصحيحه إلا بوجود تعداد سكاني يمكن الرجوع لنتائجه والاطمئنان لأرقامه، كما ويسهم في مساعده القطاع الخاص والمستثمرين على اتخاذ القرارات ووضع الاستراتيجيات المستقبليه للاستثمار، كما وتبنى عليه الخطط العلميه الكفيله بتنميه العنصر البشري، والارتقاء بمستواه الاقتصادي والاجتماعي والمهني والتعليمي والصحي .

**ثانيا- التعداد السكاني والتنميه الاقتصاديه**

إن أهم السياسات الاجتماعيه التي يمكن صياغتها استناداً الى نتائج التعداد السكاني تشمل تلك المتعلقه بخصائص السكان، وعدد أفراد الأسره والمعيل، والمؤشرات الصحيه ومؤشرات الصرف الصحي، وإمدادات المياه الصالحه للشرب، بالإضافه الى التدفقات الثقافيه، وحركات الهجره الداخليه والخارجيه، ومؤشرات حقوق الإنسان، ومؤشرات النظام العام، أما صياغه السياسات الاقتصاديه فتتم من خلال تحليل المجموعات الاقتصاديه الكليه، مثل الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي وتكوين رأس المال والمعاملات الخارجيه، وغيرها، كما تشمل هذه السياسات دراسه مستوى دخل الفرد ومصادر الدخل الى جانب تحليل أنماط الاستهلاك العام والخاص، والاستثمار العام والخاص، وتشمل أيضاً تقييم مدى الوصول الدائم الى مصادر الطاقه ونوعها، ومدى توافر الاحتياجات الأساسيه للأسر، مثل الأجهزه الكهربائيه والمنزليه وغيرها(٢٣).ان هذه الإحصاءات تلعب دوراً حيويا في تشكيل السياسات والاستراتيجيات الاقتصاديه الواقعيه للتنميه المستدامه والتي تتناسب مع ظروف واحتياجات البلد، وتضمن المعلومات السكانيه الدقيقه التوزيع العادل للموارد واستهداف المحافظات والمناطق ذات الاحتياجات الأعلى أو الأكثر إلحاحاً، كما توجه المعلومات الديموغرافيه الاستثمارات في البنيه التحتيه بشقيها الاقتصادي والاجتماعي مثل المدارس والمستشفيات ووسائل النقل، بما يتناسب مع الكثافه السكانيه للمحافظات والمدن وتساعد اتجاهات السكان الشركات وصناع السياسات على توقع الطلب على السلع والخدمات، وعلى الصعيد الاجتماعي، تسلط المعلومات الديموغرافيه الضوء على معدلات الإلمام بالقراءه والكتابه ومستويات التعليم، مما يتيح وضع خطط لتحسين رأس المال البشري. كما تُسهم هذه المعلومات في توجيه الاستثمارات نحو أنظمه الصحه العامه، بما يساعد في تقليل أعباء الأمراض المزمنه، وتحسين الإنتاجيه الفرديه، وتعزيز رفاهيه المجتمع بشكل عام(٢٤).

**المطلب الثاني أثر التعداد السكاني لعام ٢٠٢٥ على السياسه الاقتصاديه**

يشكل تعداد العراق لعام ٢٠٢٥ خطوه محوريه في التخطيط الإقتصادي للبلد، إذ يوفر قاعده معلومات ديموغرافيه شامله تعد غايه في الأهميه لصياغات السياسات الاقتصاديه وتخصيص الموارد الاقتصاديه على جميع الوزارات والمؤسسات الحكوميه، إن التركيز الفعلي لمستقبل العراق

يكمن في كيفيه استعمال السلطه التنفيذيه للمعلومات السكانيه لمعالجه الاحتياجات الاقتصاديه لشعبها المتزايد، وتتمحور تلك الآثار في ضوء الآتي:

**اولا- البنيه التحتيه والخدمات العامه:** يعني زياده عدد السكان زياده في الطلب على البنيه التحتيه والخدمات العامه مثل الرعايه الصحيه والإسكان والتعليم والنقل، إذا استطاعت السلطه التنفيذيه من الافاده من هذه المعلومات لتحديد المناطق ذات التعداد السكاني الأسرع، فيمكنها تخصيص الموارد بشكل أفضل لتلبيه الاحتياجات الخاصة في هذه المناطق، وستحتاج المناطق ذات الزياده السكانيه السريعه الى توسيع منشآت الرعايه الصحيه والمدارس والمشروعات السكنيه، ستحتاج أنظمه النقل العام الى التطور للتعامل مع احتياجات التنقل لعدد أكبر وأكثر تحضرًا من السكان[٢٥].

**ثانيا- سوق العمل والتوظيف:** مع وجود أكثر من (٤٦) مليون نسمه في العراق، تواجه الدولة فرصًا وتحديات اقتصادية ناجعه عن زياده الطلب على السلع والخدمات، مما قد يعزز النمو الاقتصادي، وإذا لم يكن سوق العمل مستعدًا لامتصاص هذه القوه العامله الجديده، فقد تواجه البلاد ارتفاعًا في معدلات البطاله، ويجب على السلطه التنفيذيه استخدام معلومات التعداد لتحديد المناطق التي تحتاج الى أكبر قدر من خلق فرص العمل، خاصه في القطاعات مثل الزراعه والصناعه والخدمات[٢٦].

**ثالثا- اللامساواه الاجتماعيه والاقتصاديه:** مسأله أخرى مرتبطه بالتعداد السكاني هي خطر زياده التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، وتتمتع بعض المحافظات في العراق بمستويات مختلفه من التنميه والوصول الى الموارد، إذا لم تكن هناك عمليه توزيع عادله ومتوازنه للاستثمار استنادًا الى احتياجات السكان، فقد تُترك بعض المناطق وراء الركب، مما يؤدي الى زياده التفاوتات في مستويات المعيشه، ويجب على السلطه التنفيذيه ضمان أن تكون السياسات في مكانها لتشجيع النمو المتوازن في جميع المناطق، مما يمنع ظهور مشهد اقتصادي غير متساوٍ[٢٧].

**رابعا- التنميه الإقليميه واللامركزيه:** نظرًا لاختلاف التعداد السكاني عبر محافظات العراق، ستحتاج سياسات التنميه الإقليميه الى التكيف وفقًا لذلك، وستحتاج بعض المحافظات، لا سيما تلك التي كانت محرومه تاريخيا أو تأثرت بالنزاع، الى جهود مركزه لتحسين البنيه التحتيه والخدمات الاجتماعيه، ويمكن أن يساعد النهج اللامركزي في التنميه في ضمان تمكين الحكومات المحليه من اتخاذ القرارات التي تلبي الاحتياجات المحدده لسكانها [٢٨].

**خامسا- توزيع الموارد وتخصيص الميزانيه:** يمكن التعداد السكاني الدقيق من التوزيع العادل للموارد الاقتصاديه والتخصيصات الماليه عبر محافظات العراق من خلال موازنات تنميه الأقاليم وغيرها، مما يضمن حصول المحافظات ذات الكثافه السكانيه الأعلى أو الأحتياجات الأكبر على الدعم المناسب[٢٩].

**سادسا- قطاع الإسكان:** يسهم التعداد في تحديد نسبه السكان الذين لا يمتلكون وحدات سكنيه خاصه بهم أو الذين يعيشون في ظروف سكنيه غير ملائمه، مثل مشاركه عدَّه عوائل لدار واحده، ويساعد هذا التعداد في تشخيص مشكله الإسكان بدقه، ووضع خطط مستقبليه لإضافه وحدات سكنيه جديده تسهم في حل الأزمه التي يعاني منها العراق منذ عقود[٣٠].نلخص مما تقدم أن التعداد السكاني لعام ٢٠٢٥ يؤسس لعصر جديد في مستقبل العراق السياسي والاقتصادي وإنَّ انتظام هذا التعداد في العراق هو نقطه تحول في مستقبل البلاد، إذ يصبح الرقم السكاني البالغ ٤٦.١ مليون هو الأساس الذي سيتم بناء القرارات السياسيه والاقتصاديه عليه، إذ تتطلب العواقب الاقتصاديه لهذا التحول السكاني تخطيطًا استراتيجيا للحفاظ على النمو، وتقليص التفاوتات، وخلق فرص العمل للاستفاده القصوى من معلومات التعداد السكاني، يجب على السلطه التنفيذيه في العراق التركيز على التنميه الإقليميه، وتحسين البنيه التحتيه، وإصلاحات التعليم، وعندما يجرى تنفيذ هذه الإجراءات بفعاليه، يمكن أن تُمهِّد الطريق لنمو اقتصادي مستدام وازدهار مستقبلي للعراق وتكمن التحدي في كيفيه استجابه السلطه التنفيذيه لنمو السكان، وكيفيه ضمان أن هذا النمو يتحول الى تحسينات ملموسه في حياه المواطنين.

## الخاتمة

يعد التعداد السكاني لعام ٢٠٢٥ هو اول تعداد بعد السقوط النظام البائد تمَّ في استعمال الاجهزه الحديثه والخبرات الدوليه وهو بدايه لسياسات اقتصاديه صحيحه واساس في تحقيق التنميه الحقيقيه والمستدامه واعطاء الزياده السكانيه مكانها الحقيقي في الموازنه ليتم توزيعيها بشكل يحقق المساواه والعداله من حيث كثافه السكانيه ، وسنبرز أهم الاستنتاجات والمقترحات التي توصلنا اليها وعلى وفق الآتي:

### اولا- الاستنتاجات

١-يُعد التعداد السكاني أداه استراتيجيه في ترتيب السياسه الاقتصاديه، إذ يوفر معلومات دقيقه وشامله تساعد في توجيه الموارد وتخطيط الخدمات بفعاليه.

٢-أن التعداد السكاني يوفر معلومات دقيقه حول عدد السكان وتوزيعهم الديموغرافي، مما يساعد في تحديد الاحتياجات الفعليه للمواطنين وتخصيص الموارد بشكل أكثر فعاليه، مشيرا الى أن هذه المعلومات ستكون مفيده بشكل خاص في تحديد الفرص الاستثماريه المتاحه، إذ يمكن من خلالها تحديد القطاعات التي تحتاج الى مزيد من الاستثمارات لخلق فرص عمل وتنميه الموارد البشريه.

٣-تعتمد كفاءه وفعاليه السياسات الاقتصاديه على جوده ودقه التعداد، فكلما كانت المعلومات أكثر حداثه وتفصيلا، كانت القرارات الحكوميه أكثر واقعيه واستجابه لمعالجه المشاكل الاقتصاديه داخل.

٤-يساهم التعداد في تحقيق العداله الاجتماعيه، من خلال تمكين صانعي القرار من تحديد الفئات السكانيه المهمشه وتوجيه الدعم المناسب لها.

٥-إن التعداد السكاني له تأثيراً مباشراً على توجيه السلطه التنفيذيه لتحديد نوع وحجم المشاريع في الخطط المستقبليه، وهو ما سيسهم بشكل كبير في تحديد نوعيه وطبيعه المشاريع التي سيتم العمل عليها في المرحله المقبله.

## ثانيا- المقترحات:

١-قيام اللجان المختصه في مجلس النواب العراقي بإعداد دراسات شامله بالتعاون مع الخبراء والمتخصصين، بهدف الاستفاده القصوى من نتائج التعداد في وضع سياسات تساهم في تقليل مستويات الفقر والتضخم، ودعم القطاعات الحيويه مثل الصناعه والزراعه.

٢-للاستفاده القصوى من معلومات التعداد السكاني، يجب على الحكومه العراقيه التركيز على السياسيه الاقتصاديه، وتحسين البنيه التحتيه، وإصلاحات التعليم، عندما يتم تنفيذ هذه الإجراءات بفعاليه، يمكن أن تُمهِّد الطريق لنمو اقتصادي مستدام وازدهار مستقبلي للعراق.

٣-تطوير الواقع الإحصائي السكاني في العراق، وإدخال التقنيات الحديثه في العمل الإحصائي، وتوظيف الخريجين من أصحاب التخصصات الإحصائيه في دوائر الإحصاء السكاني، والدعم الاقتصادي للواقع الإحصائي للسكان، إجراء التعداد السكاني في العراق بصوره دوريه ولمدد محدده، بالاستناد على الإحصائيات الحديثه الواقعيه في عمليه التخطيط والتنميه.

٤-مع زياده النمو السكاني، يجب أن يعزز العراق جهود تنويع اقتصاده لتقليل اعتماده على عائدات النفط، ويمكن أن تساهم الصناعات مثل الطاقه المتجدده، والسياحه، والتكنولوجيا في خلق فرص عمل جديده وضمان استقرار الاقتصاد على المدى الطويل.

## قائمه المصادر

### اولا- الكتب القانونيه


١- أحمد نجم الدين فليجه، جغرافيه سكان العراق، مطبعه جامعه بغداد، بغداد، ١٩٨٤.

٢- طه حمادي الحديثي، جغرافيه السكان، مطبعه جامعه الموصل، الطبعه الثانيه، ٢٠٠٠.

٣- عباس فاضل السعدي، جغرافيه العراق، مطبعه الدار الجامعيه، بغداد، ٢٠٠٨.

٤- عبد الحسين زيني وأخرون، الإحصاء السكاني، مطبعه جامعه بغداد، ١٩٨٠.

٥- عبد علي الخفاف، جغرافيه السكان، أسس عامه، مطبعه أنصار الله، النجف، ٢٠٠٧.

٦- عبد علي حسن الخفاف وعبد مخور الريحاني، جغرافيه السكان، مطبعه جامعه البصره، العراق.

٧- فتحي عبد العزيز أبو راضي، مقدمه الأساليب الكميه في الجغرافيه، مطبعه الدار الجامعيه، الاسكندريه، بدون سنه طبع.

٨- يسري الجوهري، اسس الجغرافيه البشريه، مطبعه الدار الجامعيه، الاسكندريه، ١٩٨٨.


### ثانيا- الرسائل الجامعيه


١- عبد علي الخفاف، سكان محافظه كربلاء دراسه في جغرافيه السكان، رساله ماجستير قدمت الى جامعه بغداد كليه الأداب، ١٩٧٤، غير منشوره.


### ثالثا- البحوث القانونيه


٢- أمل يوسف الصباح، التعدادات السكانيه الحديثه، دراسه تطبيقيه على دول الخليج العربي، بحث منشور في مجله الجمعيه الجغرافيه الكويتيه، مطبعه المصريه الكويتيه، ١٩٨٤.

٣- زهر الربيعي، ٢٠٢٤. "التعداد السكاني في العراق: تنميه مستقبليه أم صراع سياسي مرتقب". معهد واشنطن، منتدى فكره. ٢٨ نوفمبر ٢٠٢٤.

٤- سامي حميد عباس الجميلي، دور التغيرات السكانيه في بعض مؤشرات التنميه البشريه في الاقتصاد العراقي للمده (٢٠٠٥-٢٠٢٠)، المجله العراقيه للعلوم الاقتصاديه، مجلد ٢١، عدد ٧٧، ٢٠٢٣.

٥- فوزي محمد هديل ، تحديد أهم العوامل المؤثره على معدلات النمو السكاني والتنبؤ به في العراق حسب مسح خارطه الفقر ووفيات الامهات لسنه (٢٠١٣) ، بحث مقدم الى مجلس كليه الاداره والاقتصاد جامعه بغداد لنيل شهاده الدبلوم العالي في الاحصاء التطبيقي، ٢٠١٧.

٦- كمال ياسين إبراهيم، ٢٠٢٤. " تعداد لعام لسكان والمساكن ٢٠٢٤ في محافظه كركوك ... وإداره التنوع"، قسم الأبحاث / مركز البيان للدراسات والتخطيط. ٢٠٢٤-١٢-٧.

٧- مهدي صالح ، وعلياء دواي ، حسين خلف ، تحليل الهرم السكاني في العراق من منظور التنميه البشريه مجله ديالى العدد (٧٠)، جامعه ديالى كليه الاداره والاقتصاد، ٢٠١٦.

٨- هدى علي مهاجر ، النمو السكاني وتأثيره في تنامي الطلب الاستهلاكي في العراق، بحث مقدم الى مجلس كليه الاداره والاقتصاد - جامعه بغداد، وهو جزء من متطلبات نيل شهاده الدبلوم العالي في الاحصاء البيئي، ٢٠٢٠.

## رابعا المصادر الاجنبيه:

1- john i Clarke، population geography. pergaman preas، London، 1969.
2- Peterson، William، Population، 2nd ed، London، The Macmillan Company، 1969.

**خامسا- المواقع الالكترونيه:**

١- الموقع الرسمي لوزاره التخطيط العراقيه لعام ٢٠٢٦ هوmop.gov.iq .

## هوامش البحث

(١) فتحي عبد العزيز أبو راضي، مقدمة الأساليب الكمية في الجغرافية، مطبعة الدار الجامعية، الاسكندرية، بدون سنة طبع، ص٤.

(٢) طه حمادي الحديثي، جغرافية السكان، مطبعة جامعة الموصل، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠، ص١١.

(٣) عباس فاضل السعدي، جغرافية العراق، مطبعة الدار الجامعية، بغداد، ٢٠٠٨، ص٣٠٨.

(4) Peterson، William، Population، 2nd ed، London، The Macmillan Company، 1969، P30.

(٥) عبد علي الخفاف، جغرافية السكان، أسس عامة، مطبعة أنصار الله، النجف، ٢٠٠٧، ص٥١

(٦) أمل يوسف الصباح، التعدادات السكانية الحديثة، دراسة تطبيقية على دول الخليج العربي، بحث منشور في مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية، مطبعة المصرية الكويتية، ١٩٨٤، ص٧.

(٧) عبد علي الخفاف، جغرافية السكان، أسس عامة، ص٥٢.

(8) john i Clarke، population geography. pergaman preas، London، 1969، p5.

(٩) عبد علي حسن الخفاف وعبد مخور الريحاني، جغرافية السكان، مطبعة جامعة البصرة، البصرة، ١٢٨٦، ص٦١.

(١٠) طه حمادي الحديثي، جغرافية السكان، ص١١.

(١١) ينظر على الموقع الرسمي لوزارة التخطيط العراقية لعام ٢٠٢٦ هوmop.gov.iq تاريخ الزيارة ٢٠٢٦/١/٢٧.

(١٢) عبد الحسين زيني وأخرون، الإحصاء السكاني، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٠، ص٥٧.

(١٣) ينظر على الموقع الرسمي لوزارة التخطيط العراقية لعام ٢٠٢٦ هوmop.gov.iq تاريخ الزيارة ٢٠٢٦/١/٢٩.

(١٤) يسري الجوهري، اسس الجغرافية البشرية، مطبعة الدار الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٨، ص٣٠٧.

(١٥) ينظر على الموقع الرسمي لوزارة التخطيط العراقية لعام ٢٠٢٦ هوmop.gov.iq تاريخ الزيارة ٢٠٢٦/١/٢٩.

(١٦) ينظر على الموقع الرسمي لوزارة التخطيط العراقية لعام ٢٠٢٦ هوmop.gov.iq تاريخ الزيارة ٢٠٢٦/١/٢٢.

(١٧) ملامح ديموغرافية: إجمالي السكان: ٤٦.١ مليون نسمة، الحضر: ٣٢.٣٦ مليون نسمة (٧٠.١٧٪)، الريف: ١٣.٧٥ مليون نسمة (٢٩.٨٣٪)، المحافظة الأكثر سكانًا: بغداد، الأقل سكانًا: المثنى.

[١٨] ينظر: ينظر على الموقع الرسمي لوزارة التخطيط العراقية لعام ٢٠٢٦ هوmop.gov.iq

[١٩]ينظر على الموقع الرسمي لوزارة التخطيط العراقية لعام ٢٠٢٦ هوmop.gov.iq تاريخ الزيارة ٢٠٢٦/١/٣٠.

[٢٠] عبد علي الخفاف، سكان محافظة كربلاء دراسة في جغرافية السكان، رسالة ماجستير قدمت الى جامعة بغداد كلية الأداب، ١٩٧٤، غير منشورة، ص١٢٣.

[٢١] أحمد نجم الدين فليجة، جغرافية سكان العراق، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٤، ص١١. و كمال ياسين إبراهيم، ٢٠٢٤. " تعداد لعام لسكان والمساكن ٢٠٢٤ في محافظة كركوك ... وإدارة التنوع"، قسم الأبحاث / مركز البيان للدراسات والتخطيط. ٢٠٢٤-١٢-٧.

**[٢٢]د. سامي حميد عباس الجميلي، دور التغيرات السكانية في بعض مؤشرات التنمية البشرية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، مجلد ٢١، عدد ٧٧، ٢٠٢٣، ص٢٧٧.**

[٢٣]زهر الربيعي، ٢٠٢٤. "التعداد السكاني في العراق: تنمية مستقبلية أم صراع سياسي مرتقب". معهد واشنطن، منتدى فكرة. ٢٨ نوفمبر ٢٠٢٤.

[٢٤]فوزي محمد هديل ، تحديد أهم العوامل المؤثرة على معدلات النمو السكاني والتنبؤ به في العراق حسب مسح خارطة الفقر ووفيات الامهات لسنة (٢٠١٣) ، بحث مقدم الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد لنيل شهادة الدبلوم العالي في الاحصاء التطبيقي، ٢٠١٧، ص٩٨.

[٢٥] المصدر نفسه، ص٥٩.

[٢٦] محمد فتحي أبو عيانة، جغرافية السكان، ص٢٨.

[٢٧] عباس فاضل السعدي، جغرافية العراق، ص ٣٠٩.

[٢٨] عبد الحسين زيني وأخرون، الإحصاء السكاني، ص٥٨.

[٢٩]مهدي صالح ، وعلياء دواي ، حسين خلف ، تحليل الهرم السكاني في العراق من منظور التنمية البشرية مجلة ديالى العدد (٧٠)، جامعة ديالى كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٦، ص٩٨.

[٣٠]هدى علي مهاجر ، النمو السكاني وتأثيره في تنامي الطلب الاستهلاكي في العراق، بحث مقدم الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد، وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي في الاحصاء البيئي، ٢٠٢٠، ص٩١.